

التقرير التقييمي لرسالتي الماجستير - المهمة الثامنة

مناقشة النتائج وربطها بالأدبيات وتفسير الاتفاق والاختلاف: قضايا بحثية

Prepared by

سليمان الجبرين



رسالة ماجستير بعنوان: "أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات

المالية في وزارات المملكة الأردنية الهاشمية"

إعداد الطالب: جمال محمد محمود الغرابلي

إشراف: د. أحمد يحيى أحمد بني أحمد

الجامعة: جامعة الشرق الأوسط

السنة: ٢٠٢٤

التخصص: المحاسبة

مصطفى، أحمد يوسف سعيد، و المشاقبة، محمد ناصر موسى حمدان. (٢٠٢٠). أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارة المالية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1141257>

من حيث طريقة عرض النتائج، فقد أظهرت الرسالة مستوى عالياً من الاحترافية والوضوح. استخدم الباحث أسلوباً منهجياً منظماً في عرض النتائج الإحصائية، حيث قدّم النتائج على شكل جداول وأشكال بيانية واضحة ومفهومة، مع تفسيرات تفصيلية لكل نتيجة. بدأ الباحث بعرض النتائج الوصفية للمتغيرات المستقلة (الموثوقية، الملاءمة، الوضوح، الشفافية) والمتغير التابع (الحد من التجاوزات المالية)، ثم انتقل إلى عرض نتائج تحليل الانحدار المتعدد والبسيط لاختبار الفرضيات. وقد أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بأبعاده الأربعة (الموثوقية، الملاءمة، الوضوح، الشفافية) في الحد من التجاوزات المالية، حيث كان أقوى الأبعاد تأثيراً هو بُعد الشفافية والوضوح بمعامل تحديد $(R^2 = 0.52)$ ، يليه بُعد الملاءمة $(R^2 = 0.41)$ ، ثم الموثوقية $(R^2 = 0.42)$ ، بينما بلغت قوة العلاقة الإجمالية للنظام ٥٤% $(R^2 = 0.54)$. هذا التنظيم المحكم في عرض النتائج يسهّل على القارئ متابعة التحليل وفهم العلاقات بين المتغيرات، ويعكس فهماً عميقاً للباحث لطبيعة البيانات وطرق تحليلها.

اتفاق النتائج مع الأدبيات السابقة

أما فيما يتعلق بمدى اتفاق النتائج مع الأدبيات السابقة، فقد أظهرت الرسالة توافقاً قوياً وواضحاً مع معظم الدراسات السابقة، سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الدولي، فقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (مصطفى، ٢٠٢٠) التي أشارت إلى أن نظام المعلومات المالية الحكومية يساهم بشكل كبير في تحسين الإفصاح المالي وتعزيز الشفافية، كما اتفقت مع دراسة (شموع، ٢٠٢٢) التي أكدت على الدور الإيجابي لنظام GFMIS في تحسين الرقابة المالية وتقليل الفساد. وعلى المستوى العربي، جاءت النتائج متسقة مع دراسة (نظم، ٢٠٢٢) التي أجريت في الجزائر، ودراسة (ودولغلا، ٢٠١٨) في تونس، حيث أكدت كلتا الدراستين على أهمية الشفافية والوضوح في تعزيز فاعلية النظام المالي الحكومي.

أما على المستوى الدولي، فقد توافقت النتائج مع دراسة (المرتضى وحمدان، ٢٠١٦) التي أجريت في السودان، ودراسة (شناق، ٢٠١٥) التي أشارت إلى أن تطبيق نظام GFMIS يساهم في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتعزيز المساءلة المالية. هذا التوافق الواسع مع الدراسات السابقة يعزّز من مصداقية النتائج ويؤكد على أهمية الموضوع في السياقات المختلفة..

أسباب الاتفاق أو الاختلاف

وفي جانب شرح الباحث لأسباب الاتفاق أو الاختلاف، قدّم الباحث تحليلاً منطقياً ومقنعاً لأسباب التوافق مع الدراسات السابقة. فقد عزا الباحث التأثير القوي لبُعد الشفافية والوضوح إلى الاهتمام المتزايد من قبل الحكومة الأردنية بتعزيز النزاهة والمساءلة في القطاع العام، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية الحديثة التي سهّلت من عمليات الرقابة والمتابعة.

كما أشار الباحث إلى أن السياسات المالية الصارمة التي تتبناها الحكومة الأردنية، إلى جانب برامج التدريب المستمرة للموظفين العاملين في الجهات المالية، ساهمت في تعزيز فهمهم لأهمية النظام وآليات استخدامه بشكل فعّال. وقد أوضح الباحث أن اتفاق نتائجه مع دراسة (شموع، ٢٠٢٢) يعود إلى تشابه البيئة الأردنية مع بيئات دول أخرى تطبق نظام GFMIS من حيث التحديات الإدارية والتقنية، بينما اختلفت بعض النتائج الجزئية مع بعض الدراسات الدولية بسبب اختلاف السياقات الثقافية والقانونية والاقتصادية. هذا التفسير يعكس وعياً عميقاً بالباحث للعوامل السياقية التي تؤثر في نتائج الدراسات المقارنة

من حيث التقييم وفقاً للمعايير المحددة، فإن الرسالة تستحق تقديراً عالياً في كلا المحورين. فعلى مستوى عمق المناقشة (٥ نقاط)، قدّم الباحث مناقشة شاملة ومتعمقة للنتائج، حيث لم يكتفِ بعرض الأرقام الإحصائية، بل قام بتحليلها وتفسيرها في سياق الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، مما يدل على فهم عميق لموضوع البحث.

كما ربط الباحث بين النتائج النظرية والواقع العملي، وقدم توصيات عملية قابلة للتطبيق مثل ضرورة التحديث المستمر لنظام GFMIS، وتكثيف برامج التدريب للموظفين، وتعزيز دور أجهزة الرقابة الداخلية.

أما على مستوى الربط مع الأدبيات السابقة فقد أظهر الباحث قدرة ممتازة على ربط نتائجه بمجموعة واسعة من الدراسات السابقة، محلية وعربية ودولية، مع تحليل نقاط الاتفاق والاختلاف بشكل موضوعي ومنطقي، و استخدم الباحث أسلوباً أكاديمياً رصيناً في التوثيق والاستشهاد، مما يعزز من مصداقية العمل العلمي

إلا أن الرسالة لا تخلو من بعض نقاط الضعف المحدودة. فقد اقتصرَت الدراسة على عينة من مدققي ديوان المحاسبة الأردني دون إشراك فئات أخرى مثل الموظفين الماليين في الوزارات أو المستفيدين من الخدمات الحكومية، مما قد يحدّ من شمولية النتائج.

كما أن الدراسة لم تتعمق في التحديات التقنية أو البشرية التي قد تواجه تطبيق النظام، والتي يمكن أن تؤثر على فاعليته في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، كان من الممكن أن يعزز الباحث من دراسته بإجراء مقابلات نوعية أو دراسات حالة تفصيلية لبعض الوزارات لفهم التطبيق العملي للنظام بشكل أعمق.

رسالة ماجستير بعنوان: "أثر جائحة كورونا على الأداء المالي والأداء التشغيلي

للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"

إعداد الطالب: سلطان باسل عبد الفتاح حامد

إشراف: د. أحمد يحيى بني أحمد

الجامعة: جامعة الشرق الأوسط

السنة: ٢٠٢٣

التخصص: المحاسبة

حامد، سلطان باسل عبدالفتاح، و بني أحمد، أحمد يحيى أحمد. (٢٠٢٣). أثر جائحة كورونا على الأداء المالي والأداء التشغيلي للشركات

الصناعية المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1367009>

تُمثّل هذه الرسالة دراسة معمقة لظاهرة عالمية غير مسبوقة، وهي جائحة كورونا (COVID-19) وتأثيرها على الأداء المالي والتشغيلي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وقد جاءت هذه الدراسة في وقت حرج، حيث شهد العالم أجمع تحولات اقتصادية جذرية نتيجة للإجراءات الاحترازية التي فرضتها الحكومات لمواجهة الجائحة. اعتمد الباحث على عينة مكونة من ٣٢ شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي مع التركيز على مؤشرات الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية ROE، والعائد على الأصول ROA والأداء التشغيلي صافي الدخل التشغيلي NOI، وهامش الربح الإجمالي GPM).

من حيث طريقة عرض النتائج، فقد أظهر الباحث احترافية عالية في تنظيم وعرض البيانات والنتائج. استخدم الباحث مزيجاً فعالاً من الجداول الإحصائية والرسوم البيانية التوضيحية التي سهّلت على القارئ فهم التغيرات التي طرأت على الأداء المالي والتشغيلي للشركات قبل وأثناء الجائحة.

وقسّم الباحث عرض النتائج إلى عدة مراحل: بدأ بعرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ثم انتقل إلى عرض نتائج اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وأظهرت النتائج وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لجائحة كورونا على جميع مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي، حيث لوحظ انخفاض عام في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، بالإضافة إلى تراجع صافي الدخل التشغيلي وهامش الربح الإجمالي، كما قدّم الباحث تحليلاً مقارناً بين أداء الشركات في سنوات ما قبل الجائحة (٢٠١٨-٢٠١٩) وسنوات الجائحة (٢٠٢٠-٢٠٢١)، مما أتاح رؤية واضحة للتأثير الحقيقي للأزمة. هذا الأسلوب المنهجي في العرض يعكس دقة الباحث في التعامل مع البيانات وقدرته على تقديم تحليل شامل ومفهوم

أما بالنسبة لمدى اتفاق النتائج مع الأدبيات السابقة، فقد أظهرت الدراسة توافقاً كبيراً مع معظم الدراسات التي تناولت تأثير جائحة كورونا على أداء الشركات، فقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (ربابعة، ٢٠٢٠) التي أشارت إلى التأثير السلبي الواضح للجائحة على الأداء المالي للشركات الصناعية في الأردن، نتيجة لتوقف الأنشطة الإنتاجية وانخفاض الطلب على المنتجات.

كما توافقت النتائج مع دراسة (بورقة وبابا، ٢٠٢٢) التي أجريت في الجزائر، والتي أكدت على التأثير السلبي للجائحة على مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي، مع وجود تباين في مستوى التأثير حسب القطاعات الصناعية، وقد لاحظ الباحث أن بعض القطاعات مثل الأغذية والأدوية والطاقة شهدت تأثيراً أقل حدة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهو ما يتفق مع الدراسات الدولية التي أشارت إلى أن القطاعات الأساسية كانت أكثر صموداً في مواجهة الأزمة، إلا أن الدراسة أظهرت بعض الاختلافات الجزئية مع بعض الدراسات الدولية التي أشارت إلى تعافٍ سريع في بعض الأسواق المتقدمة، وهو ما لم يتحقق في السوق الأردني خلال فترة الدراسة. هذا التوافق الكبير مع الأدبيات السابقة يعزز من صحة النتائج ويؤكد على الطبيعة العالمية

وفيما يتعلق بشرح الباحث لأسباب الاتفاق أو الاختلاف، قدّم الباحث تحليلاً علمياً دقيقاً ومنطقياً. فقد عزا الباحث التأثير السلبي الكبير للجائحة على الأداء المالي والتشغيلي للشركات الصناعية إلى عدة عوامل رئيسية، منها: إغلاق الحدود وتباطؤ حركة الشحن اللوجستي، انخفاض الطلب على المنتجات غير الأساسية، توقف بعض الأنشطة الإنتاجية بسبب الإجراءات الاحترازية، ومشكلات السيولة المالية التي واجهتها الشركات نتيجة لانخفاض الإيرادات وتأخر المدفوعات من العملاء.

كما أشار الباحث إلى أن ضعف الكفاءة الإدارية في بعض الشركات وعدم القدرة على التكيف السريع مع الأزمة، بالإضافة إلى عدم الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، ساهمت في تفاقم الوضع. أما بخصوص الاختلاف الجزئي مع بعض الدراسات الدولية التي أشارت إلى تعافٍ سريع، فقد عزا الباحث ذلك إلى اختلاف بنية الاقتصاد الأردني وضعف الدعم الحكومي المقدم للقطاع الخاص مقارنة بالدول المتقدمة، بالإضافة إلى محدودية الموارد المالية المتاحة لتحفيز الاقتصاد، وقد أوضح الباحث أن القطاعات التي شهدت تأثيراً أقل حدة مثل الأغذية والأدوية استفادت من كونها قطاعات أساسية ذات طلب مستمر حتى في أوقات الأزمات. هذا التفسير يعكس فهماً عميقاً للباحث للعوامل الاقتصادية والإدارية المؤثرة، ويظهر قدرته على الربط بين النتائج والسياق العملي.

من حيث التقييم وفقاً للمعايير المحددة، فإن الرسالة تستحق تقديراً عالياً في كلا المحورين. فعلى مستوى عمق المناقشة ، وقدم الباحث مناقشة شاملة وموضوعية للنتائج، حيث لم يكتفِ بعرض التأثيرات السلبية للجائحة، بل حلّل أسبابها وآلياتها بشكل تفصيلي. ربط الباحث بين النتائج الإحصائية والواقع الاقتصادي الذي عاشته الشركات الصناعية خلال الجائحة، وقدم تفسيرات منطقية لكل مؤشر من مؤشرات الأداء. كما قدم الباحث مجموعة من التوصيات العملية القابلة للتطبيق، مثل ضرورة زيادة الدعم الحكومي للقطاعات المتضررة، اعتماد سياسات تفضيلية لضمان استمرارية العمليات التشغيلية والمالية خلال الأزمات المستقبلية، وتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر للتكيف مع الظروف الطارئة.

أما على مستوى الربط مع الأدبيات السابقة فقد أبدى الباحث مهارة عالية في ربط نتائجه بالدراسات السابقة على المستوى المحلي والعربي والدولي، مع تحليل نقاط الاتفاق والاختلاف بشكل موضوعي. استخدم الباحث مصادر حديثة وموثوقة، وقدم مراجعة شاملة للأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، مما يعزز من القيمة العلمية للرسالة

لا أن الرسالة تعاني من بعض القيود المحدودة. فقد اقتصرَت الدراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، مما قد يحدّ من إمكانية تعميم النتائج على الشركات غير المدرجة أو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد الأردني، كما أن فترة الدراسة (٢٠١٨-٢٠٢١) كانت محدودة نسبياً، حيث لم تشمل فترة ما بعد الجائحة (٢٠٢٢ وما بعدها) لتقييم مدى تعافي الشركات. بالإضافة إلى ذلك، لم تتعمق الدراسة في الاستراتيجيات التي اتبعتها الشركات الناجحة في التكيف مع الأزمة، وهو ما كان سيضيف قيمة عملية للبحث.

كلتا الرسالتين أظهرتا مستوى علمياً عالياً من حيث المنهجية والتحليل والعرض. الرسالة الأولى ركّزت على تأثير التكنولوجيا الحكومية الإيجابي في تعزيز الشفافية والحد من التجاوزات المالية، بينما الرسالة الثانية تناولت تأثير أزمة عالمية سلبية على القطاع الخاص. كلتا الدراستين قدمت توصيات عملية قابلة للتطبيق، واستخدمتا أساليب إحصائية متقدمة، وربطتا نتائجهما بالأدبيات السابقة بشكل علمي رصين، والتحديات المشتركة بينهما تتمثل في محدودية نطاق العينة وفترة الدراسة، إلا أن هذا لا يقلل من قيمتهما العلمية والعملية.



Thank You